تحليل الاثار الجيوسياسية للمديونية في العراق

م.م. شذى عبد الرحمان اسعد
المديرية العامة لتربية ديالى
shathamustafa٨١@gmail.com

المستخلص:

يهدف هذا البحث إلى تحليل الأبعاد الجيوسياسية للمديونية في العراق، مسلطا الضوء على تأثير الديون المتراكمة على مكانة العراق الإقليمية والدولية، واستقلالية قراره السياسي والاقتصادي. ينطلق البحث من فرضية أن المديونية، بحد ذاتها، ليست مجرد مشكلة اقتصادية، بل تمتد آثارها لتشمل أمن العراق القومي، واستقراره الداخلي، وقدرته على ممارسة سيادته بشكل كامل.

يتناول البحث طبيعة المديونية العراقية، سواء الداخلية أو الخارجية، وأبرز الدائنين (دول، مؤسسات مالية دولية، بنوك تجارية). ويحلل الكيفية التي يمكن أن تتحول بها هذه الديون إلى أداة ضغط جيوسياسي، تؤثر على خيارات العراق في السياسة الخارجية، وتفرض عليه أحيانا شروطا لا تتماشى بالضرورة مع مصالحه الوطنية العليا. كما يناقش البحث تأثير المديونية على قدرة العراق على إعادة بناء بنيته التحتية المدمرة، وتوفير الخدمات الأساسية لمواطنيه، مما قد يغذي حالة عدم الاستقرار الداخلي ويزيد من التحديات الأمنية. ويستعرض البحث أيضا السيناريوهات المحتملة لمستقبل المديونية العراقية، والآثار المترتبة على كل سيناريو على الساحة الجيوسياسية، مع تقديم توصيات حول سبل إدارة هذه المديونية بشكل يقلل من آثارها السلبية ويعزز من الاستقرار الجيوسياسي للعراق، ويحفظ سيادته ومصالحه الحيوية.

الكلمات المفتاحية (المديونية – العراق – الجيوسياسية).

Analysis of the Geopolitical Impacts of Debt in Iraq

Lecturer Shatha Abdul Rahman Asaad
General Directorate of Diyala Education
shathamustafa٨١@gmail.com

Abstract

This research aims to analyze the geopolitical dimensions of Iraq's debt, highlighting the impact of accumulated debts on Iraq's regional and international standing, as well as the independence of its political and economic decisions. The research starts from the premise that debt, in itself, is not merely an economic problem; its effects extend to include Iraq's national security, internal stability, and its ability to fully exercise its sovereignty.

The research examines the nature of Iraqi debt, both internal and external, and identifies the main creditors (states, international financial institutions, commercial banks). It analyzes how these debts can transform into a geopolitical pressure tool, influencing Iraq's foreign policy choices and sometimes imposing conditions that are not necessarily aligned with its supreme national interests. The study also discusses the impact of debt on

Iraq's ability to rebuild its devastated infrastructure and provide basic services to its citizens, which can fuel internal instability and increase security challenges.

Furthermore, the research reviews potential scenarios for the future of Iraq's debt and the implications of each scenario on the geopolitical landscape. It concludes by offering recommendations on how to manage this debt in a way that minimizes its negative effects, enhances Iraq's geopolitical stability, and preserves its sovereignty and vital interests.

Keywords: (Debt – Iraq – Geopolitics).

المقدمة

تعد المديونية من اهم المجالات الاقتصادية والذي اسهب الاقتصاديون السياسيون كثييرا في دراستها فقد واجهت اكثر دول العالم ارتفاعا في الديون العامة لكي تتجنب حدوث اضرار في النظام المالي والانشطة الاقتصادية لها وان العراق من ضمن اكثر الدول التي تهتم بالمديونية والعلاقات الديناميكية بين الدين العام ومؤشر الاستقرار الاقتصادي المالي والنقدي في الدولة فان الديون الداخلية والخارجية تعد من ابرز الملفات الاقتصادية التي يواجهها العراق ،ان الاقتصاد في العراق يعتمد بشكل كبير على النفط حيث يساهم ب٩٥٪ من دخل البلاد من العملة الصعبه الدولار فبذلك يعد الاقتصاد متذبذب وذلك لتذبذب اسعار النفط العالمي وبالتالي يؤدي وبشكل مستمر الى ذهاب الحكومة الى القروض الداخلية والخارجية لكي تسد عجز الموازنه المالية ،ان الاختلالات الداخلية التي يواجهها العراق تتفاقم بسبب التوسع المالي الكبير وبسبب انخفاض وتذبذب اسعار النفط في بعض الاوقات حسب السوق العالمي .

مشكلة البحث

ان المديونية الخاجية والداخلية تؤثر على الاقتصاد العراقي ومدى تحقيق اهدافه التنموية

فرضية البحث

ان المديونية الخارجية والداخلية تساهم في رفع مستوى النمو الاقتصادي

منهجية البحث

يتخذ البحث المنهج تحليلي والمنهج الوصفي في بيان اثر المديونية اقتصاديا للعراق .

اهمية البحث

ان اهمية البحث تكمن باعتبار ان المديونية من اهم المجالات الاقتصادية التي لها الاثر الكبير في التنمية الاقتصادية في العراق ومن شانها تؤثر على التنمية المستدامة فيه فان البحث والتحليل في المديونية العراقية تساهم في ايجاد الحلول الحقيقية ومعرفة كيفية اصلاح واقع الدين العراقي ومدى انسجامه للظروف الاقتصادية في البلاد وامكانياته للالتزام بالديون المترتبة على العراق خارجيا وداخليا.

هدف البحث

يهدف البحث الوقوف على الاثار الجيوسياسية للمديونية الخارجية والداخلية للعراق ومدى تاثيراتها على التنمية الاقتصادية وايجاد الحلول المناسبة لها

هيكلية البحث

لتحقيق هدف البحث والتحقق من الفرضية جرى تقسيم البحث الى عدة محاور

المحور الاول : الاطار المفاهيمي للمديونية وابعادها الجيوسياسية .

المحور الثاني :التحليل التاريخي لتطور المديونية العراقية .

المحور الثالث :الاثار الجيوسياسية للمديونية الداخلية والخارجية على العراق .

المحور الرابع :السيناريوهات المحتملة لمستقبل المديونية العراقية .

المحور الاول :الاطار المفاهيمي للمديونية وابعادها الجيوسياسية

مفهوم المديونية

تعد المديونية مصدرا مهما ومعقدايؤثر على الاقتصاد العراقي وعلى السياسة والعلاقات الدولية العراقية وتختلفت مديونية العراق الخارجية والداخلية حسب الظروف الاقتصادية والسياسية للعراق على مر السنين فالحروب والازمات الاقتصادية التي مر العراق بها والعقوبات التي فرضت على العراق من قبل الولايات المتحدة الامريكية ومنظمة الامم ومنها الحصار الاقتصادي والحرب وانتشار الفساد الاداري والمالي كان من شانه ان يجعل العراق هشاجيوسياسيا وضعف البنية الاقتصادية (فلاح حسن ،٢٠١٧، ص٨٨).

فالمديونية بنوعيها الخارجي والمحلي تعد اداة للتنمية الاقتصادية اذا كانت الدولة تدير ديونها بحكمة و تحافظ على استقلالها السياسي فهنا تشكل المديونية اداة جيوسياسية عميقة للدولة عكس الدول التي تزداد ديونها بدون تخطيط وتنظيم اقتصادي حيث تقع على عاتقها ضغوطات دولية وتفقد سيادتها المالية في بعض الفترات وداخليا تؤدي الى فقدان الثقة فالشعب يفقد الثقة بالنظام السياسي .

الجيوسياسية

تمكن الجيوسياسية الدولة من استخدام الجغرافية وماتدرسه من موقع وموراد طبيعية وتضاريس وحدود وممرات مائية وغيرها لتحقيق نفوذها السياسي والاقتصادي والعسكري بين دول العالم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي للبلد لايتم الا بالاستخدام الامثل للموارد الاقتصادية المتاحة للبلد فالجيوسياسية هي طريقة ادارة هذه الموارد لبناء اقتصاد متين للدولة (محمد عبد السلام ،٢٠١٩،ص٦٥) .

الابعاد الجيوسياسية للمديونية

ان الدين العام يؤثر على قوة الاقتصاد للدولة فاذا زاد يسبب ازمات عديدة فقد تفرض عدة قيود اقتصادية عالمستوى الاقليمي والمحلي والدولي ومنها على شكل ضرائب ومنها قروض او يتم تحديد رؤس الاموال وفرض حصار ووضع شروط على شركات معينه حسب سياسة الدولة الاقتصادية (سيف،١٩٩٩ ،ص٥٦٢) وبذلك سوف تؤثر على المجالات الاقتصادية والسياسية للدوله ومن هذه الابعاد الجيوسياسية :

١- تشكل اداة للنفوذ

حيث تعمل الدولة الدائنة على تحقيق مكاسب اقتصادية وسياسية من خلال الشروط التي تفرضها على الدولة المدينة ويبرز اثر واضح على توزيع القوى السياسية فتقدم الدولة المدينة جزء من مواردها وتقيد حريتها فان المؤسسات وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والولايات المتحدة والصين وغيرها من الدول التي لها نفوذ اقتصادي وسياسي تسيطر وتعمل على التحكم بالسياسة الوطنية وتقوم باستخدام المديونية لتضغط على الدولة المدينة لتطبق عليها اصلاحات سياسية واقتصادية بما ينسجم مع الدولة الدائنة حيث تفرض نظام تقشفي وسياسة خصخصة تقلص بها من السيادة الاقتصادية للدولة المدينة (الديب ،٢٠٠٨، ص٤٢٢) تقيد استقلالها السياسي

ان الدولة المدينة تصبح ذات نفوذ سياسي ضعيف نوعا ماولاتستطيع اتخاذ القرارات السياسية الخارجية كأن تتعاون مع قوى منافسة للدولة الدائنة فتكون مقيدة سياسيا .

٢- تنازلات عن السيادة الوطنية

ان المديونية للعراق جعلته يعتمد على المؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) وادى الى ان يخضع لقرارات هذه المؤسسات ولشروطهم الاقتصادية الصارمة فالدولة لجأة الى خفض الدعم الحكومي في العراق وخصخصة بعض القطاعات ممادى الى زيادة هشاشة الشارع العراقي واحتجاج المجتمع وجعل بعض المشاريع تدار من قبل شركات وهيمنه اجنبية تسيطر على القرار الاقتصادي لصالحها .

٣- تؤدي المديونية اضعاف موقف العراق اقليميا

فتعمل الدول المجاورة على تعزيز نفوذها وتوغلها داخل العراق سياسيا واقتصاديا كما عملت تركيا وايران وتوغلهما داخل العراق ،فضلا عن القواعد الامريكية داخله حيث عملت تركيا على الضغط على العراق من ملفات المياه والحدود ..

٤- حاجة العراق للدعم الاقتصادي والتمويلي ادى الى ضعف للتوازن بين القوى الكبرى فمثلا ايران استغلت احتياج العراق للطاقة وللدعم الاقتصادي لكي تبسط نفوذها السياسي فيه وكذلك الصين حيث عملت على تقديم قروض لتوسيع لمقابل مشاريع ضمن مبادرة الحزام وبالتالي خلقت مخاوف للتبعية الاقتصادية على المدى البعيد وبذلك فان العراق مجبر ان يوازن بين هذه القوى الصين والولايات المتحدة وتركيا وايران وبالتالي يحد من حريته الجيوسياسية

٥- استغلال المديونية لغرض سياسي فان ايران تقوم بدعم العراق لسبب اقتصادي وامني ومذهبي فضلا عن انها تستخدم الدين ورقة ضغط حيث تقوم بتصدير الغاز والكهرباء وتطالب العراق بتسديد الدين مقابل استمرار مده بالكهرباء

٦- السيطرة على المواقع الاستراتيجية والموارد من قبل القوى الكبرى بستخدام اتفاقية النفط مقابل القروض فان النفط ومشتقاته اصبح محور اساسي في السياسات الدولية وان سيطرة الولايات

المتحدة الامريكية على الدول العربية دون استثناء (المومني ،٢٠٠٨،ص٢٢٢) فان دولة العراق المدينة تسدد ديونها بالنفط او ان بعض الدول المدينة تقوم بتقديم تنازلات استراتيجية للدولة الدائنة بتسهيلات وقواعد عسكرية والبعض يقدم تنازلات سياسية (الديب ،٢٠٠٨،ص٤٢٢) .

المحور الثاني :التحليل التاريخي لتطور المديونية العراقية

المرحلة الاولى :الفترة التاريخية قبل عام (٢٠٠٣)

ان العراق مر بفترات تاريخية متسلسلة من حروب واضطرابات وازمات سياسية ومنها الحرب مع ايران منذ ١٩٨٠-١٩٨٨والتي كانت بداية للمديونية العراقية حيث قبل هذه الحرب كان العراق يعيش بحالة مستقرة اقتصاديا بالاخص بعد تاميم النفط ولكن مع بداية هذه الحرب استنزف موارده المالية وتاثر اقتصاديا حيث لم يعد مردود النفط يكفي لتمويل الحرب مما ادى الى ان يلجا العراق الى الديون من دول الخليج العربي ومنها السعودية والكويت ومن بعض المؤسسات المالية عالمية بحيث وصلت حجم الديون ١٠٠مليار دولار وتشمل قروض تجارية وكانت بفوائد عالية وايضا ديون عسكرية ومنها صفقات التسليح والعتاد ولوازم حربية (بيانات وزارة المالية) وايضا الحرب مع الكويت كان من جراء هذه الحرب ان فرضت عقوبات عديدة من قبل الامم المتحدة على العراق وتراكمت الديون عليه حيث قامت بايقاف تصدير النفط وفرض عقوبة عليه ماعدا فقرة النفط مقابل الغذاء وبتلك الفترة لم يستطع العراق من تسديد الديون وتراكمت عليه الديون وبالفوائد وتدهورت البنية الاقتصادية وزيادة التضخم بسبب الاعتماد على الطباعة النقدية وتفاقم العجز المالي

وكانت الازمات المديونية في داخل العراق وان هذه الديون الضخمة لم يكن الشعب يعلم بها في سنوات الحكم السابق لكن بعد ٢٠٠٣ بعد وتبدلت الحكم في العراق بحكومة جديدة اعيدت هيكلية الديون (بيانات نادي باريس وصندوق النقد الدولي).

المرحلة الثانية :الفترة التاريخية بعد عام (٢٠٠٣)

تعد هذه المرحلة من اكثر المراحل التاريخية اضطرابا وتشتت مرعلى دولة العراق ومامر به من حروب اهليه ومنازعات بين الاحزاب السياسية داخل العراق وايضا حالات السلب والنهب وغيرها من الصراعات الداخلية في المجتمع العراقي قضلا عن تدخل النظام الامريكي في البلاد بعد سقوط النظام والحكومة في عام ٢٠٠٣ فقامت القوات الامريكة بالتمكركز في العراق ودعمت الحكومة العراقية لتخفيف من الديون حيث تم التفاق على شطب ٨٠٪ من الديون لنادي باريس سنه ٢٠٠٤ والتي بلغت ٤٠ مليار فضلا عن ديون دول الخليج والديون التجارية حيث قامت باعادة هيكليتها ورغم هذه دخل العراق بمديونية جديدة (مركز بيانات الدراسات والتخطيط ٢٠١٨) للحاجة لنفقات جديدة ضد الارهاب واصابت العراق ازمات جديدة لانهيار اسعار النفط لفترات وضعف التخطيط المالي والفساد الاداري .

المرحلة الثالثة للفترة التاريخية مابعد سنة ٢٠١٤

وتعد هذه الفترة من اخطر المراحل التاريخية داخل المجتمع العراقي وهي حرب داعش في مناطق عديدة من محافظاته فنشبت حرب ضد داعش وهذا تتطلب نفقات عديدة لتمويل الحرب ممادى الى عجز في الموازنهمما عملت الحكومة على استقطاع كبير في الانفاق الاستثماري ولجأت الى الاقتراض لكي تمول الانفاق المتضخم من الاجور ونظام الرعاية الاجتماعية والاعلانات وغيرها ،

ممادى الى ان يوقع العراق اتفاقية الائتمان لصندوق النقد الدولي في عام ٢٠١٦ وبين هذا الاتفاق على زيادة حجم الديون بعد انتهاء الحرب مع داعش وحاجة البلاد الى اموال ونفقات من اجل الاعمار بعد الحرب (الطبقجلي ،٢٠١٨،ص١٥)

وهذه الاتفاقية وفرت استعداد ائتماني للديون المتراكمة بشرط ان تلتزم بتقليص الاعتماد على الدولة وان تشجع القطاع الخاص وتنميتها فضلا عن ان تقديرات الميزانية لعام ٢٠١٧ حتى عام ٢٠٢٢ ارست الاسس التي حددت من خلالها كل من صندوق النقد الدولي والعراق المانحين والدائنين لتمويل عجز الموازنة(الطبقجلي ،٢٠١٨،ص٦)

المرحلة الرابعه :الفترة التاريخية من سنه ٢٠٢٠- ٢٠٢٥

تعد هذه المرحلة التي جاءت متزامنة مع جائحة كورونا حيث واجهت الحكومة العراقية ازمات مالية حادة جدا مما دفعت الحكومة العراقية للاقتراض الداخلي من المصارف والبنك المركزي الحكومي وفضلا عن الاقتراض الخارجي حيث قدرت المديونية العامة بنحو ١٢٠ مليار دولار مابين ديون داخلية وخارجية وزامنت هذه الجائحة انخفاض اسعار النفط مما ادى الى ضعف التنويع الاقتصادي واستمرار اعتماد الموازنه على النفط (محمد طاقة ،٢٠٢٢،ص١٣٧) .فضلا عن ان جائحة كورنا سببت ازمات عديدة وتكاليف باهضة .

من الاسباب التي ادت الى تراكم المديونية العراقية

١- ضعف التخطيط من قبل المؤسسات المالية والتخطيطية .
٢- الافتقار للانتاجية الحقيقية وغياب اصلاحات الضريبية .
٣- الصراعات الداخلية والحروب المتتالية .
٤- انتشار الفساد الاداري والمالي مماأثر على كفاءة الانفاق العام .
٥- الاعتماد على النفط بالدرجة الاساسية ورئيسية للدخل .
٦- قلة الاستثمارات العامة والخاصة بمشاريع تنموية .

فضلا عن ان جائحة كورونا سببت العديد من الازمات الاخرى ومنها زيادة الفقر والبطالة داخل العراق رافقها انخفاض كبير في اسعار النفط ولحقق ضرر باقتصاد البلد وساءت الاوضاع الامنية السياسية والاقتصادية والفساد الاداري والمالي (طاقة ،٢٠٢٢،ص١٣٨) .

المحور الثالث :المديونية الداخلية والخارجية واثارها الجيوسياسية في العراق

اولا : المديونية الخارجية

ويقصد بها الديون او الاموال التي تقوم الدولة باقتراضها من الخارج قد تكون من صندوق النقد الدولي اوالبنك الدولي او اقتراض من دول اجنبية او بنوك وشركات في الخارج ويتم الاقتراض بالعملة الاجنبية الدولار او اليورو .

ويجب على الدولة المدينة تسديد هذا الدين في وقت لاحق او حسب الاتفاق بين الدائن والمدين ،وتوجد مؤشرات عديدة تتبع ثقل الدين الخارجي على الدولة وعلى مر الزمن حيث توجد فوائد توضع على الديون وهذا يشكل عبئ كبير الناتج المحلي الاجمالي وعلى الايرادات والمتوسط السنوي للصادرات (احمد ،٢٠٢٠،ص٣٠) ان ديون العراق الخارجية جاءت نتيجة الحروب والظروف الاقتصادية التي مربها من جراء هذه الحروب وبسبب فرض العقوبات والحصار على الاقتصاد العراقي كان سبب في زيادة المديونية فضلا عن ان عدم الاستقرار لاسعار النفط بالسوق العالمية مماجعل الدولة المدينه تعجز عن دفع او تسديد ديونها ممايؤدي الى الخضوع لكافة شروط الدولة الدائنة للتحكم بالاوضاع الاقتصادية للدولة المدينة (حامدعبيد ،ص١٠٨) ممايخلق عدم استقرار سياسي داخل الدولة .ان صندوق النقد الدولي يعمل على استقرار الاسعار للصرف وبهذا يعطي حرية للتحويلات للعملات وعلى اساس ذلك يجب ان تقوم كل دولة بتحديد قيمة للعملتها تكون بوزن الذهب وذلك يعني ان اسعار الصرف تكون ثابته امام اوزان الذهب ،وان صندوق النقد الدولي يقوم بتقديم حزمة للاصلاح المالي ومنها عدم مراقبة للاسعار وتقوم بتركها ترتفع فضلا عن تجميد الاستثمار وزيادة الضرائب وتقليل الانفاق وزيادة الكمارك وذلك من اجل توفير الفائض لتسديد الديون (الديب ،٢٠٠٨،ص٤٠٠).

وحسب بيانات صندوق النقد الدولي للديون الخارجية الى الناتج المحلي حيث تباينت نسبها كما مبين في الجدول (١) والشكل (١).

جدول(١) نسبة الديون الخارجية للعراق

السنة	النسبة المئوية
٢٠٢٠	٤٤,٩٦
٢٠٢١	٣٣,٢٥
٢٠٢٢	٢٢,٣٠
٢٠٢٣	٢٢,٩٧
٢٠٢٤	٢١,٤٥
٢٠٢٥	٢٠,٣٩

المصدر :سلسلة بيانات FRED لصندوق النقد الدولي

شكل(١) نسبة الديون الخارجية للعراق

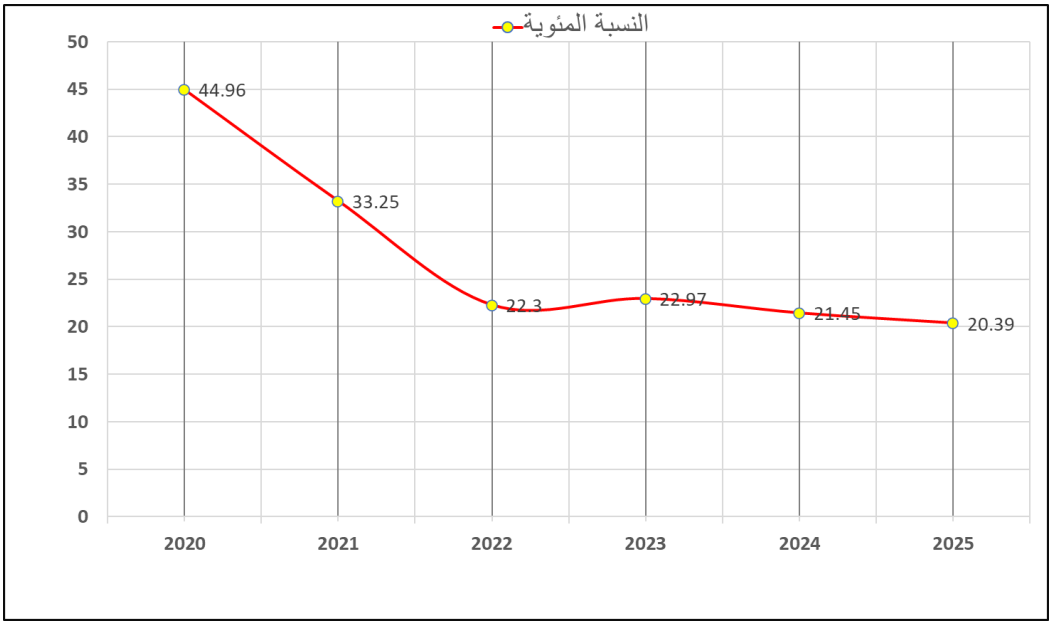

المصدر: بالاعتماد على الجدول (١)

فضلا عن الوثائق التي بينت المديونية الخارجية للعراق بالمليار (دولار) كما مبين في الجدول (٢) والشكل (٢).

جدول(٢) قيمة الديون الخارجية للعراق

السنة	المبلغ مليار دولار
٢٠٢٠	٦٩,٨
٢٠٢١	٧٠,٠
٢٠٢٢	٦٧,٠
٢٠٢٣	٦٢,٧
٢٠٢٤	٥٨,٦
٢٠٢٥	٥٦,٥

حيث من الواضح الانخفاض المطرد من سنة ٢٠٢٠ حيث بلغت المديونية ٦٩,٨الى ٥٦,٥ مليار لسنة ٢٠٢٥.

شكل(٢) قيمة الديون الخارجية للعراق

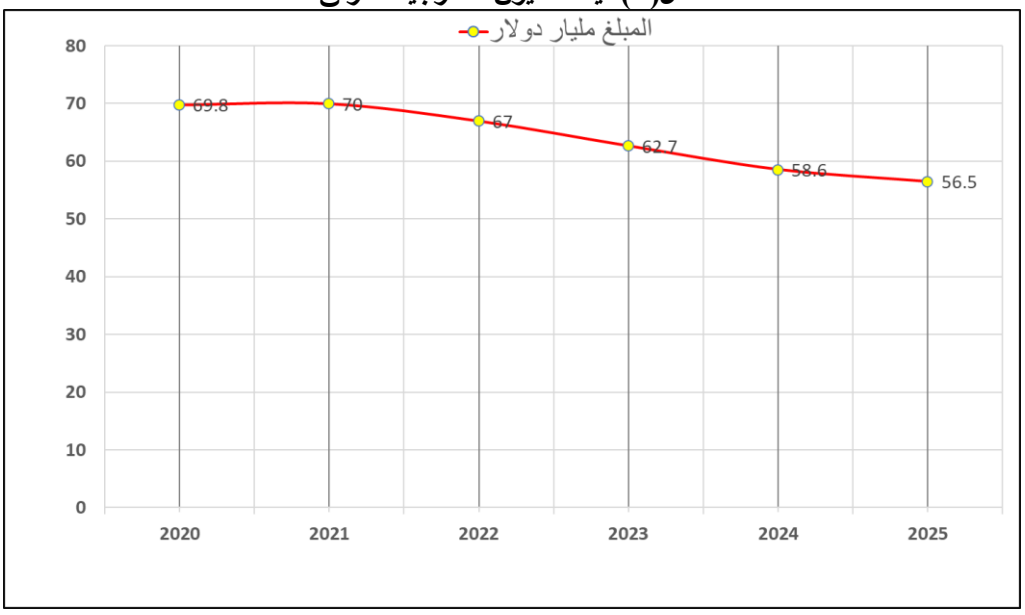

المصدر: بالاعتماد على الجدول (٢)

ثانيا :المديونية الداخلية

يقصد بها الديون او الاقتراض للمال داخل الدولة وتكون بالعملة المحلية للدولة وتشكل مبلغ معين تستدينه الدولة من المؤسسات او من الافراد او البنك المركزي والبنوك التجارية وبما ان الدين يكون داخل حدود الدولة فتستطيع ان تملي شروطها بحرية من ناحية مدة الديون وكيفية تسديدها (الحريري،٢٠١٣،ص٢٤٣) وان الحكومة تلجا للاقتراض الداخلي كي تقوم بتمويل الانفاق العام وذلك عندما تواجه العجز المالي في الازمات والظروف الاقتصادية الصعبه عندما لاتكفي الايرادات ان تغطي النفقة العامة فتقوم باصدار سندات للدين (الجنابي ،ص٧٠) ان الديون المحلية حسب البيانات للبنك المركزي العراقي قد بلغت في سنة ٢٠٢٣ (٧٠,٥٦) ترليون دينار اي مايعادل ٥٦,٨ مليار دولار .

ان الدين الداخلي يرتبط بالعجز المالي للدولة فزيادة الانفاق بشكل عام يزيد من تفاقم العجز المالي فكلما زادت النفقات على الايرادات العامة للدولة زاد العجزفي الموازنة العامه للدولة وبما ان الدولة يجب عليها دفع مستحقات المواطنين اتجاها كدفع الرواتب والاجور للعاملين في القطاع العام بالمقابل وجود العجز في ميزانيتها فتلجأ الدولة ان تستدين لكي تسد نفقات والمستحقات المطلوبة منها داخل القطاع العام .(ازهر محمد ،٢٠٢١،ص١٧) .

الاثار الجيوسياسية للمديونية الخارجية والداخلية

١- ان الديون الخارجية لها اثار جيوسياسية حيث تؤثر على السيادة الاقتصادية للدولة المدينة وبالمقابل تمنح النفوذ السياسي للمؤسسات والحكومات الدائنة فضلا عن زيادة النفوذ الدولي والاقليمي فالدول المجاورة للعراق تقوم باستغلال الازمات الاقتصادية المالية له لكي تعزز نفوذها داخل العراق حيث تقوم الدول المجاورة للعراق بتقديم الدعم المالي مقابل العديد من التسهيلات الاقتصادية والسياسية فضلا عن استخدام الديون ورقة ضغط على الحكومة العراقية تتحكم من خلالها بالمواقف السياسية لكي تتوافق مع مصالحها .

٢- اما الديون الداخلية لها اثر جيوسياسي داخل الحكومة العراقية من خلال خلق بيئةخصبة تتبلور باحتجاجات المجتمع في حال عجز الحكومة وتاخيرها عن دفع مستحقات الموظفين في القطاع العام وتلجا الحكومة لتمويل العجز من الاسواق الداخلية عن طريق السندات والقروض من البنوك المحلية وهذا يزعزع الاستقرار داخل المجتمع ،فضلا عن ضعف للاستثمار المحلي فباستهلاك الحكومة للموارد التمويلية من الاسواق المحلية من شأنها تقلل من التمويل المتاخ لدى القطاع الخاص وهذا يعيق التنمية الاقتصادية وتتنشر البطالة والفقر فضلا عن الن الشركات الكبرى والبنوك المحلية تكون لهل سياسة مالية مسيسة للمصالح الخاصة نتيجة اعتماد الحكومة عليها .

لذا تعد الديون الداخلية والخارجية اداة جيوبولتيكية لها تأثير على استقلال القرار السياسي والسيادة للدولة وعلى التنمية الا قتصادية وترسم خريطة نفوذ جديدة للعراق .

المحور الرابع : السيناريوهات المحتملة لمستقبل المديونية العراقية

ان مستقبل المديونية للعراق يعتمد على قدرة الحكومة العراقية بخلق تنمية اقتصادية شاملة وتنشيط ودعم القطاع العام والخاص بخلق بيئة مناسبة من عوامل اقتصادية وسياسية قادرة على تحقيق الانتاج وزيادة الدخل القومي.

السيناريوالاول:تعمل على الاصلاح الاقتصادي وتقليل المديونية من خلال تنفيذ مشاريع واصلاحات مالية وهيكلية جديه وكيفية ادارة الايرادات النفطية وتنظيمها والعمل على تنمية الانشطة الاقتصادية الصناعية والزراعية والتجارية فضلا عن العمل على مكافحة الفساد الاداري وتعزيز الشفافيه وهذه الاجراءات في حال تحقيقها سوف تعمل على خفض الاعتماد على القروض سواء كانت ديون خارجية او داخلية وتحسن من الاستثمار الاجنبي والمحلي وبالتالي تحقق سيادة مالية واقتصادية للحكومة العراقية .

السيناريوالثاني : ان الاستمرار بسياسة القروض والانفاق الريعي سوف يؤدي الى البقاء على العوائد النفطية وزيادة المديونية لسد احتياجات الحكومة لتسديد الرواتب ودعم الانفاق الحكومي من خلاله وبالتالي لاتستطيع تحقيق التنمية الاقتصادية وهذا يقود الى خلق تضخم بالدين الخارجي والداخلي وزيادة الفوائد والاقساط للدول الدائنة وهذا يؤي الى الوقوع في فخ المديونية بالتالي يتعرض الاقتصاد للركودوصدمات قوية في حال تراجع في اسعار النفط .

السيناريوالثالث :حدوث ازمات للديون ومالية خانقة على كاهل الحكومة اذا استمر الانفاق بدون حدوث اصلاحات وتنظيم في حال انخفاض اسعار النفط او تعرض الحكومة الى العقوبات فتفشل في تسديد الالتزامات المترتبة على عاتقها لوجود عجز مالي كبير فضلا عن الشروط القاسية المفروضة من قبل البنوك والمؤسسات الدائنه وينعكس هذا على المجتمع لفقدان الثقة المحلية تحدث اضطرابات واحتجاجات داخل المجتمع وبالنسبة للخارج فقد الثقة الدولية وفرض شروط قاسية من قبل صندوق النقد الدولي والدول الكبرى .

فمن اجل ضمان استقرار المديونية العامة ولتحقيق سيادة مالية يجب العمل على تطبيق التوصيات التالية :

١- العمل على ايجاد او وضع سقف للمديونية العامة من الناتج المحلي .

٢- تعزيز الرقابة المالية وتاسيس هيئة عامة تقوم بادارة الديون وكيفية تسديدها.

٣- تطوير وتنمية ودعم الانشطة الاقتصادية غير النفطية .

٤- وضع سياسة ضريبية بصورة متساوية وعادلة من دون ان تسبب ثقل للفقراء .

٥- تحسين ورفع مستوى السوق العراقي للاوراق المالية ورفع كفاءتها لتنظيمية والاقتصادية والتشريعية وتعزيز دوره في الانشطة الاقتصادية كافة .

المصادر

١- فلاح حسن ثويني ،تحليل المرونة الداخلية للدين العام الداخلي في العراق،مجلة الدراسات النقدية والمالية ،البنك المركزي العراقي بغداد ،المؤتمر الثالث للبنك المركزي العراقي ،٢٠١٧،ص٨٨.

٢- محمدعبد السلام ،الجيوبولتيكا علم هندسة السياسية الخارجية للدول ،٢٠١٩،ص٦٥.

٣- سيف سالم القايدي،الجغرافية الاقتصادية اسس ومناهج وتطبيقات ،جامعة الامارات العربية المتحدة ،١٩٩٩،ط١،ص٥٦٢.

٤- محمد محمود ابراهيم الديب ،الجغرافياالسياسية ،كلية الاداب جامعة عين الشمس ،٢٠٠٨،ص٤٢٢.

٥- محمد احمد عقلة المومني ،استراتيجيات سياسة القوة مقومات الدولة في الجغرافية السياسية ،٢٠٠٨،ص٢٢٢.

٦- الديب ،مصدر سابق ،ص ٤٢٢.

٧- وزارة المالية العراقية ،تقارير الدين العام .

٨- بيانات نادي باريس وصندوق النقد الدولي حول العراق .

٩- مركز البيانات للدراسات والتخطيط ،٢٠١٨.

١٠-المصدر نفسه.

١١-د.محمد طاقة ،مؤشرات التقدم الاقتصادي وطرق حسابها ، عمان ،دارامنة للنشر والتوزيع ،٢٠٢٢،ص١٣٧.

١٢-احمد ابريهي علي ،نظرية الدين الحكومي ،٢٠٢٠، ص٣٠

١٣-حامد عبيد حداد ،المديونية العراقية ،جامعة بغداد ،مجلة الدراسات الاولية العددالثالث والثلاثون ،ص١٠٨.

١٤-الديب ،مصدرسابق ،ص ٤٠٠.

١٥-محمد خالد الحريري واخرون ،اقتصاديات المالية العامة والتشريع الجمركي ،منشورات جامعة دمشق ،كلية الادارة والاقتصاد ،٢٠١٣،ص٢٤٣.

١٦-طاهر الجنابي ،علم المالية العامة والتشريع المالي ،جامعة الموصل ،دار الكتب للطباعة والنشر ،ص٧٠.

١٧-تقارير وبيانات صادرة من البنك المركزي العراقي

١٨-أزهر محمد عبد الله ،اثر الدين العام الداخلي في بعض مؤشرات سوق العراق للاوراق المالية للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢٠ ،رسالة مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد جامعة كربلاء ،ص١٧.